

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٠٣

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي (إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	أوروغواي
	أوكرانيا
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	السنغال
	السويد
	الصين
	فرنسا
	كازاخستان
	مصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	الولايات المتحدة الأمريكية
	اليابان
	السيد سكوغ
	السيد وو هايتاو
	السيدة غيغن
	السيد صديقوف
	السيد أبو العطا
	السيد رايكروفت
	السيدة سيسون
	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
(S/2017/907)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1738371 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/907).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/907 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن آخر التطورات في دارفور. وسأقدم موجزا لآخر المستجدات في الحالة على أرض الواقع وفي الجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لتنفيذ ولايتها منذ نشر أحدث تقارير للأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/2017/907). وسأتطرق أيضا لإعادة التشكيل الجارية للعملية المختلطة.

إن العملية السياسية التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات مع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لا تزال في مأزق. وفي الوقت نفسه، انخفضت الاشتباكات المسلحة بين الحكومة والأطراف غير الموقعة، بدون وقوع أي حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، بدأت الحكومة المرحلة التالية لحملة لنزع السلاح - جمع الأسلحة الإلزامي - في معظم أنحاء دارفور، التي تفيد تقارير بأن الحكومة نشرت من أجلها ١٠ ٠٠٠ تقريبا من قوات الدعم السريع في دارفور.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، أبرزت العملية إلى السطح توترات تشمل جماعات الميليشيات التي لا تشكل جزءا من القوات الحكومية. وأبلغ عن وقوع مجاهبات بين القوات الحكومية والميليشيات في كاس، بجنوب دارفور، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وفي كتم، بشمال دارفور، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت القوات الحكومية المدعومة بطائرات من طراز أنتونوف مع جماعات الميليشيات المتحالفة مع موسى هلال بالقرب من كورما في شمال دارفور، مما أسفر عن وقوع عدد غير مؤكد من الإصابات على الجانبين. واقتحمت القوات الحكومية مخيم كورما للمشردين داخليا في بحثها عن الميليشيات، ولكن لم يعثر أو يلقى القبض على أحد.

وفي زالنجي، بوسط دارفور، بدأت القوات الحكومية عمليات تفتيش من منزل إلى منزل بحثا عن الأسلحة. وحاولت القوات الدخول إلى مجمع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بحثا عن الأسلحة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ومنذ ذلك الحين جرى تنبيه السلطات المحلية إلى تجنب مثل تلك الحوادث. وفي جنوب دارفور، وفي أعقاب مظاهرات واشتباكات في مخيم كلمة للمشردين داخليا، قتل خمسة من الأشخاص المشردين داخليا. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر قامت قوات الدعم السريع على متن أكثر من ١٠٠ من المركبات المزودة برشاشات

المختلطة مرة أخرى مجموعة من العرب الرحل وهم يطلقون النار عشوائيا في ضواحي سورتوني، مدعين أن عناصر جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي المختبئين داخل المخيم سرقوا ماشيتهم. وهددوا بمهاجمة مخيم المشردين داخليا ما لم ينسحب جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي من الموقع.

ومن الواضح أن دارفور حاليا مختلفة عما كانت عليه خلال النشر الأولي للعملية المختلطة، بالنظر للمستوى العام للتحسن فيما يتعلق بتوفير الأمن. لقد دحرت الجماعات المسلحة إلى حد كبير، كما انخفضت ضراوة العنف القبلي خلال العام الماضي. ولم يحصل تشريد جديد واسع النطاق. ومع ذلك، فإن تلك التطورات الإيجابية لم تؤد إلى العودة الطوعية والمستدامة للأشخاص المشردين داخليا. فلا يزال ثلث السكان في دارفور تقريبا مشردين. وذلك يعكس الشعور بالقلق حيال توفير الأمن وعدم اليقين فيما يتعلق باحتلال أرضهم وعدم الثقة فيما يتعلق بتوقعاتهم الحالية والمستقبلية.

إن أحد الأسباب الرئيسية لتلك المعضلة هو بطء التقدم المحرز في معالجة المسائل البالغة الأهمية لسكان دارفور، مثل إدارة الأرض وغيرها من الموارد الشحيحة والمساءلة وإصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، لم تكن الحكومة استباقية بالمستوى المطلوب في تنفيذ الأحكام المتعلقة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور. فلا تزال أعمال اللجان المتبقية وصندوق وثيقة الدوحة معطلة وتفتقر إلى التوجيه السياسي الواضح والتمويل من الحكومة، الأمر الذي يعوق الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية.

ولا تزال العملية المختلطة تبذل قصارى جهدها في سياق اضطلاعها بولايتها بالعمل مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية لتعزيز المصالحة على مستوى القواعد الشعبية وتحقيق الاستقرار. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان بالقدر نفسه تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على تنفيذ الأنشطة الطويلة الأجل الموجهة نحو بناء السلام. ووضعت العملية المختلطة والفريق

والعربات المصفحة بإغلاق الطرق داخل المخيم واحتجزت أحد الأشخاص المشردين داخليا لفترة وجيزة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما بعد ادعت السلطات المحلية أن تلك العملية كانت مهمة استطلاع وليست جزءا من حملة نزع السلاح.

كما أن العنف القبلي مستمر، ولا سيما فيما يتصل بالرعاة العرب الرحل، وإن كان أقل حدة مما كان عليه في الأعوام السابقة. وانخفض عدد الحوادث بين القبائل بشكل تدريجي من ١١ حالة سجلت في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه إلى ١٠ حالات في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، وإلى ثماني حالات في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر. وبلغ العدد الإجمالي للإصابات في عام ٢٠١٧ حتى الآن ٢٣٤ إصابة مقارنة بقرابة ٢٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، كانت هناك حالتان من للاشتباكات القبلية في غرب دارفور في تشرين الأول/أكتوبر. وفي إحدى الحادثتين، بالقرب من كلبس، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، دارت اشتباكات بسبب الماشية بين رعاة من قبيلتي الزغاوة والرزيقات وقتل ثمانية من الرزيقات، و ١٥ من الزغاوة. وفي جنوب دارفور، قتل أفراد مسلحون من قبيلة السلامات ثلاثة من قبيلة الفلاتة، بالقرب من قريضة، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ومرة أخرى هاجم عرب رحل العائدين من قبيلتي الفلاتة والفور بالقرب منواشي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى مقتل خمسة منهم.

وفي سورتوني، بشمال دارفور، تستمر التوترات التي تشمل المشردين داخليا والمجتمعات المحلية العربية، وجيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، منعت العملية المختلطة مجموعة من العرب المسلحين يزعم أنهم يحاذرون من دخول ماشيتهم إلى موقع المشردين داخليا. وخلال المواجهة، رصدت العملية المختلطة العناصر المسلحة لجيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي وهم يتخذون مراكز هجومية في الجبال المحيطة بالمخيم. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت العملية

الأمنية إلى أدنى حد. إن أي زيادة في تصعيد التوترات المتصلة بنزع السلاح يمكن أن تؤثر أيضا على الديناميات المجتمعية بين الميليشيات المتنافسة على المجتمعات المحلية وغيرها من الجماعات في الميدان.

تعتبر وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور إحدى الأدوات الأساسية لمعالجة هذه المسائل الكامنة وراء التوترات القبلية. وتنفيذها الكامل مدخل إلى الحفاظ على السلام، لأنها تتناول أسباب ونتائج الصراع المستمر منذ عقود، بما في ذلك الأرض، والتشريد، والعلاقات مع الرعاة الرحل، من بين أمور أخرى.

لقد ظل مستوى التعاون بين العملية المختلطة وحكومة السودان إيجابيا بشكل عام، بينما لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية الوصول والتخليص الجمركي في بورسودان. وسيكون التزام الحكومة وفقا لاتفاق مركز القوات الذي ينطبق أيضا على تخصيص أرض لإنشاء موقع فريق جديد في قولو، وسيكون محل تقدير كبير.

ختاما، أود أن أشكر المجلس على دعمه المتواصل للعملية المختلطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة والشيقة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيموديث ألفاريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر وكالة الأمين العام لعلميات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا على عرضها تقرير الأمين (S/2017/907). هذه أيضا فرصة سانحة لأهنتها على عملها الناجح.

تشدد أوروغواي على ما تضمنه التقرير وتشير إلى أنه في حين لم تقع اشتباكات علنية بين القوات الحكومية والجماعات

القطري للسمات الأخيرة على الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، الذي يحدد الأولويات المشتركة وتقسيم العمل بشأن ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي: سيادة القانون وحقوق الإنسان، والحلول الدائمة، وبناء السلام من أجل الأمن البشري. وتعمل الأمانة العامة مع العملية المختلطة والفريق القطري على وضع استراتيجية للتمويل المشترك من أجل تنفيذ الإطار بغية ضمان أن يرافق خفض التدرج لبعثة حفظ السلام ما يكفي من الدعم الانتقالي.

ومع إغلاق ١١ من مواقع الأفرقة وما يرافقه من تخفيض الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، جرى استعراض هيكل ملاك الموظفين المدنيين وتعديله ووفقا له نقحت ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفيما يتعلق بالنهج المزدوج الجديد للعملية المختلطة، فإن البعثة تعكف على وضع خطط تستند إلى الدولة لتحقيق الاستقرار بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وهي ستركز أنشطة العملية المختلطة التي تلبي الاحتياجات المحددة للسكان في الولايات الخمس. وستصبح فرقة عمل جبل مرة قادرة على مواصلة أعمالها في ١ كانون الثاني/يناير، ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على مفهوم فرقة العمل.

وفي ذلك الصدد، أشعر بالأسف إذ أفيد بأن تخصيص الأرض لموقع الفريق الجديد في قولو لا يزال معلقا، بالرغم من الانخراط المكثف مع الحكومة في وسط دارفور، والخرطوم وهنا في نيويورك. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن إنشاء موقع فريق جديد في قولو من أجل فرقة عمل جبل مرة من العناصر الأساسية التي يقوم عليها مفهوم إعادة تشكيل العملية المختلطة، ويسير جنبا إلى جنب مع انسحاب العملية من الأجزاء الأكثر استقرارا في دارفور.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لمكافحة الإجرام، فإن حملة جمع الأسلحة بالاقتران مع نشر قوات الدعم السريع، ستطلب إدارة دقيقة إذا ما أريد لها أن تقلل من المخاطر

ومع ذلك، ما انفكت البعثة تواجه عددا من الصعوبات اللوجستية التي لا تزال تعرقل عملها. وتشمل هذه الصعوبات التأخير في إصدار التأشيرات، خاصة للعاملين في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نقيب بحكومة السودان أن تضاعف جهودها للإسراع في عملية إزالة القيود التشغيلية المتبقية، والوفاء بجميع التزاماتها في هذا الصدد، والحفاظ على الروح الإيجابية التي تتسم بها عملية استعراض العملية المختلطة.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن البعثة في مرحلة خفض التدريجي، نود أن نبرز أهمية الدور الذي تضطلع به العملية المختلطة في حماية المدنيين، على سبيل المثال، من خلال رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتسيير دوريات يومية ودعم الوساطة في النزاعات القبلية.

ختاما، أود أن أعرب عن تقدير أوروغواي لجميع أفراد العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري في السودان، والجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل بلا كلل، وغالبا في ظل ظروف صعبة، لإحلال السلام الدائم في دارفور.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا لمساعدة الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا، على عرضها تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/907) والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي استقر الرأي عليها عقب آخر استعراض استراتيجي للعملية المختلطة.

نود أن نبرز بعض الجوانب الإيجابية الواردة في التقرير، والتي نعتقد أنها نتيجة للعمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة. أولا، إن عدم وقوع اشتباكات خلال هذه الفترة بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في دارفور يعتبر تحسنا هاما للغاية. ونعتقد أن هذه البيئة تمكن الأطراف

المسلحة في الأشهر الأخيرة، لا تزال الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في دارفور غير مستقرة. وبالمثل، تجدر الإشارة إلى أن بؤر التوتر الرئيسية المتبقية تتمثل في اشتباكات قبلية وأعمال قتالية، على الرغم من جهود المصالحة التي بذلتها السلطات المحلية، بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفريق الأمم المتحدة القطري.

ويرى وفدي أن من الحيوي أن تتقيد حكومة السودان والحركات المسلحة بإعلاناتها الانفرادية المتعلقة بوقف الأعمال القتالية والانتقال إلى المراحل التالية لعملية السلام التي ييسر لها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن شأن إحراز تقدم في هذه المجالات أن يمكننا من تهيئة الظروف اللازمة للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للصراع، مثل النزاعات القبلية، والإسهام في العودة الآمنة لما يزيد عن مليونين من الأشخاص المشردين داخليا في دارفور إلى ديارهم.

يسرنا أن نعرف م أن العملية المختلطة تمضي قدما في عملية إعادة التشكيل، وفقا لما قرره المجلس في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وكما فعلنا في مناسبات سابقة، نؤكد مجددا أن تعاون الحكومة السودانية مع مجلس الأمن ومع العملية المختلطة أساسي لنجاح هذه العملية الانتقالية.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالتعاون والدعم اللذين تقدمهما الحكومة في إعادة الوحدات النظامية وإغلاق قواعد العمليات. وندعو أيضا إلى استكمال الأعمال التحضيرية لإنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في قولو. ونلاحظ أيضا أن المحيط العام الذي تعمل فيه العملية المختلطة مستمر في إظهار علامات التحسن، ونشاهد أيضا انخفاضاً في عدد الجرائم والقيود المفروضة على التنقل.

فإن انتشار الأمراض وعواقب الفيضانات مدعاة للقلق. نعب عن دعمنا للعمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والعاملون في المجال الإنساني لاحتواء هذا الوضع، وندعوهم إلى التعاون وتيسير عملهم لمساعدة المتضررين بكفاءة. يجب علينا أيضا أن نواصل العمل لتحسين الحالة الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا. وعلى الرغم من أن حالات إساءة المعاملة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم الأخرى قد انخفضت بالمقارنة مع الفترة السابقة، يجب علينا أن نضع جهودنا الرامية إلى وضع حد لحالات الاحتجاز غير القانوني والعنف ضد النساء والفتيات خاصة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتعزيز وصول النساء إلى العدالة.

يجب أن نضع جهودنا لوضع حد لحالات الاحتجاز غير القانوني والعنف ضد المرأة والفتاة - وخاصة العنف الجنسي والجنساني - وأن نعزز وصول النساء إلى العدالة.

ومن الواضح أن أحد التحديات الرئيسية الحالية يكمن في الحد من التوترات المحيطة بجمع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج التي تدعو له الحكومة. إننا نعتقد أن نجاح هذه العمليات أمر ضروري لكفالة السلام الدائم، وأنه يجب علينا تفادي أي انقسام محتمل مع تشجيع مشاركة السكان المدنيين والمليشيات في هذه العملية. وتتطلب هذه التدابير الحكومية، التي تتماشى مع عملية بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، دعم المجتمع الدولي.

إن السودان اليوم يتطلب العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة، من أجل المضي قدما في جهود التنمية وبناء السلام في دارفور. ومن الأهمية بمكان ضمان سلطة الدولة على جميع أراضيها؛ وإرساء سيادة القانون؛ وتعزيز المؤسسات والشرطة والعدالة؛ والنهوض بعمليات المصالحة والمشاريع الإنمائية. وفيما يتعلق بالمشاريع الإنمائية، نرحب بالتدابير التي يجري اتخاذها لمعالجة الحالة

من تركيز جهودها على العملية السياسية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز التنمية وبناء السلام في دارفور.

ونقدر ما تقوم به الحكومة من عمل لدعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وكما قلنا في مناسبات عديدة، فإن الحل الوحيد الممكن للحالة في دارفور من خلال عملية سياسية تمكن الأطراف من تسوية المسائل المتعلقة، لا سيما النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي وإدارتها، والصراعات القبلية، ونزع سلاح السكان المدنيين والمليشيات، ووقف إطلاق النار الدائم، من بين أمور أخرى. ويجب علينا حل الخلافات بشأن هذه الوثيقة، وندعو الأطراف غير الموقعة عليها إلى الدخول في حوار بناء مع الحكومة.

لذلك نشيد بالمبادرات التي اتخذها رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المكلف بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسودان وجنوب السودان، السيد ثابو مبيكي، الممثل الخاص المشترك لدارفور، والسيد جيريميا مامابولو، بالاشتراك مع جميع موظفي العملية المختلطة والمبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم.

ثانيا، نود أن نشدد على التطورات في البيئة التشغيلية والحد من العراقيل التي تعوق حرية حركة العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني وهي: انخفاض الجريمة؛ عدم وجود عراقيل أمام التنقلات الجوية؛ الأنشطة الإنسانية كانت غير مقيدة إلى حد كبير؛ وفي جبل مرة، أحرز تقدم في الحصول على التأشيرات وتصاريح مرور البضائع من بورسودان؛ وفي الأعمال التحضيرية لإنشاء قاعدة العمليات في قولو. وهذا كله تحسن هام. وفي حين أنه لا بد من الاستمرار في معالجة بعض المشاكل، أدخلت تحسينات واضحة. ونشجع الحكومة على مواصلة تعاونها مع العملية المختلطة وفقا لاتفاق مركز قوات حفظ السلام.

ثالثا، إن الاستقرار النسبي في الحالة الإنسانية وعدم الإبلاغ عن نزوح رئيسي في دارفور مؤشر جيد في حد ذاته. ومع ذلك،

الاقتصادية الصعبة في دارفور، من قبيل رفع الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان. كما نعتقد أن الوقت قد حان لرفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

وفي الختام، نشيد بالتقدم المحرز في إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويجب علينا تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري بغية كفاءة الانسحاب الناجح للعملية المختلطة. ويجب أن يكون هذا الجهد مشتركاً بين الحكومة والأطراف المهتمة، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة. ونشكر العملية المختلطة على تفانيها وجهودها في السعي إلى إحلال السلام في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

وفي هذا الصدد، جاء قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) موفقاً، وهو الذي قضى بالبدء في عملية السحب التدريجي لقوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإعادة تشكيل البعثة، لينقل الأوضاع في دارفور إلى مرحلة جديدة من بناء السلام والعمل لتثبيت ما تحقق من استقرار وأمن وسلام في كل ربوع ولايات دارفور عدا جيب واحد صغير في مساحته في إحدى مناطق جبل مرة. وجبل مرة، كما تعلمون، منطقة داخل ولاية وسط دارفور، التي هي نفسها واحدة من خمس ولايات تشكل دارفور الكبرى. وكان هذا القرار تأكيداً لما ظلت الحكومة السودانية تنادي به، منذ عام ٢٠١٥، بضرورة التناسب والتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في دارفور وتغيرت معها ديناميات الصراع الذي كان قائماً، حيث لم يعد هناك قتال بين الحكومة والحركات المسلحة اليوم. وقد أصبحت هذه الحركات المسلحة تنشط خارج البلد تماماً. كما أن التنفيذ المطرد لبنود وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والخطوات الكبيرة في معالجة جذور الصراع، مكنت الحكومة السودانية وشركائها من تعزيز المشاريع التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، جنباً إلى جنب مع معالجة الظواهر التي نتجت عن الصراع - كالنزوح وانتشار السلاح - والعمل على إنشاء المشاريع التنموية والخدمية لتجاوز ذلك. إننا ندرك تماماً، تحديات هذه المرحلة وندعو مجلسكم الموقر لمواصلة تعاونه لمواجهةها معاً. ونشير إلى الخطوة الإيجابية المهمة التي أعلنتها الحكومة السودانية بجمع السلاح من أيدي المواطنين.

لذلك أستمحكم العذر في توضيح ما يلي: أولاً، إن الحكومة السودانية، وفي إطار معالجتها للظواهر التي خلفها الصراع، أعلنت عن حملة لجمع السلاح طوعاً من أيدي المواطنين

السيد محمد (السودان): أشكركم، السيد الرئيس، وأتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على هذا التقرير المعروض على مجلسكم الموقر (S/2017/907). كما أرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر للسيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على تقريره الذي قدم لمجلسكم هذا. ونتقدم بالشكر والتقدير، أيضاً، للسيدة بنتو كيتا على تقريرها الشفهي ونرحب بها رسولا للسلام في نيويورك كما كانت رسولا للسلام في دارفور، قبل تسلم منصبها الجديد هذا.

لعله من المناسب هنا، أن نشير إلى أن اتفاق الدوحة لعام ٢٠١١، هو اتفاق دولي تم بإشراف كامل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. ورغم ذلك، وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، وجد هذا الاتفاق - في الغالب في رأينا - إنكاراً جزئياً من المجلس. ورغم ذلك، تواصل تنفيذ الاتفاقية من مواردا الوطنية الشحيحة، بمساعدة عدد قليل من الدول، على رأسها دولة قطر. والآن، وكما يحدث في كل الحالات المماثلة التي يتم فيها التوصل لاتفاق سلام، مثل الوضع في كولومبيا مؤخراً، يتوجب - فيما نرى - على الأمم المتحدة

أقرها مجلسكم في حزيران/يونيه الماضي تمهيداً لاستمرار تخفيض قوات العملية المختلطة وصولاً للخروج النهائي لها من السودان في أقرب وقت ممكن. وأرجو التأكيد على موقف الحكومة الثابت من تمكين العملية المختلطة من تنفيذ ولايتها الكاملة، فقد شهدت التقارير السابقة والتقارير الحالي على هذا التعاون في كل المجالات، خاصة ما يتعلق بتخليص الحاويات، وتأشيرات الدخول، وأذونات الحركة والوصول للعملية المختلطة وللشركاء الإنسانيين، وكذلك الاستجابة لطلب العملية المختلطة بفتح قاعدة عمليات مؤقتة في منطقة قولو والتي تسير إجراءاتها بشكل مناسب. الآن، وبعد خمسة عشر عاماً من حمل بعض الخارجين على القانون السلاح من بقايا الحركات المسلحة ورفضهم المستمر كل هذه السنوات لأية مبادرة وطنية أو إقليمية أو أممية للسلام مهما كانت، فإنه لا يبقى لهم الآن، ونحن نستشرف العام ٢٠١٨، إلا أن يلجؤوا إلى نشر وتوزيع المعلومات المضللة غير الصحيحة، ونحن على ثقة بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة يجب ألا تلتفت إلى مثل هذه الادعاءات أو يجب عليها أن تتحقق منها تماماً قبل الاعتماد عليها. ذلك هو ما تدعو إليه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن معاً.

وأرجو أن أطمئنكم، السيد الرئيس والسادة أعضاء المجلس، إلى أن الحكومة السودانية تبذل أقصى ما في وسعها لتحقيق استدامة السلام والاستقرار في دارفور، وتسعى عبر العديد من المحاور لمعالجة الظواهر التي خلفها الصراع، حيث بدأت الحكومة السودانية في وضع الخطط والبرامج التنموية الكفيلة بنقل ولايات دارفور من دائرة العوز إلى دائرة الإنتاج والكفاية.

إن تحول طبيعة الصراع في دارفور وانتهاء القتال مع الحركات المسلحة منذ ما يقرب من عامين، بجانب استشراف مرحلة جديدة يكون للدولة فيها مطلق السيادة عبر أجهزتها المختلفة، يدعونا منطقياً وسياسياً لإعادة النظر في العقوبات التي فُرضت منذ ١٢ عاماً في عام ٢٠٠٥ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١

تحت إشراف السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، الذي باشر هذه الحملة مع الجهات المعنية في الولايات وعلى المستوى الاتحادي. وبدأت هذه الحملة بتخني ثمار النجاح وأكملت المرحلة الأولى التي أعلن عنها وفقاً للخطة المتفق عليها، التي تتحدث كل التقارير عن أنها أحرزت نجاحاً كبيراً. وستبدأ المرحلة الثانية ويتم فيها تطبيق القانون الخاص بالأسلحة والذخائر، الذي يحصر حملها على القوات النظامية فقط، وعلى من لديه ترخيص صادر من الجهات المختصة وينزعها من الذين يخالفون هذا القانون ويتم تقديمهم للمحاكمة.

وإننا نعلن هنا، أمام مجلسكم الموقر، أن الحكومة السودانية ماضية في تنفيذ هذه الخطة بتفاصيلها المتفق عليها وتنفيذ حكم القانون على كل من يخالف هذا القانون دون أي اعتبار آخر. إن لبعثة العملية المختلطة دوراً هاماً في مساعدة الجهات الحكومية في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تعتبر واحدة من أولويات المرحلة الحالية، وهي كذلك من صميم ولاية العملية المختلطة.

وفيما يتعلق بإيراد بعض المعلومات غير المتحقق منها في التقرير، على قتلها، نرجو أن نسترعي كرم انتباهكم إلى ما قاله من قبل، وكيل الأمين العام السابق لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، من أنه قد آن الأوان لأن تعتمد الأمم المتحدة على معلوماتها هي، لا على الغير. وقد أكد مضمون ذات المعنى الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وهو الأمر الذي يحرص عليه الآن السيد الأمين العام، غوتيريش.

يرحب وفد بلدي بالإجراءات التي اتخذتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى الآن في إطار تنفيذ توصيات القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وقد قامت بموجبه بإغلاق ١١ موقعاً للبعثة كمرحلة أولى. ونرجو أن يستمر العمل لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة التخفيض وإعادة التشكيل التي

كل ذلك، فقد وضعت حكومة السودان خطة لمعالجة هذا الوضع بُنيت على ثلاثة خيارات تمثل حلولاً ناجعة لمعالجة هذه الظاهرة.

ختاماً، نُحيي هذه الجهود الحثيثة المتكاملة التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام، ونرحب مرة أخرى بحلول فجر بناء السلام، والذي يعني التنمية، التي تعني بدورها إنهاء الصراع والقضاء المبرم عليه. ويشكر وفد بلدي العملية المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية، كما يشكر الدول المساهمة بقوات أو وحدات من الشرطة، ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة بالعملية المختلطة حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي وقد أدّت مهمتها بنجاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

(٢٠٠٥). ولا شك في أن هذه الخطوة هي إقرار بما أصبح عليه الوضع اليوم وأنه لا بد منها. وقد ظللنا نُكرر هذا الأمر في بياناتنا السابقة. وفي انتظار استجابتكم الكريمة، نحن منفتحون، في ظل ذلك، على الأفكار التي ستقدمونها أو التي ستقدمها إدارة عمليات حفظ السلام في هذا الصدد .

لا تزال الحالة الإنسانية في دارفور تشكل محور اهتمام حكومة السودان. وبالرغم من تزايد عدد النازحين العائدين طواعية إلى قراهم، فأُن وجود معسكرات للنزوح في دارفور بعد الوصول إلى هذه الحالة الممتازة المُقرّ بها من الأمن والاستقرار أصبح أمراً لا مبرر له، لا سيما وأن الجهود التي بذلها شركاء السلام في دارفور لبناء وتجهيز قرى للعودة الطوعية تتوفر فيها كل الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن بجانب عودة الأمن إلى مناطق النازحين الأصلية، كل هذا يجعل من الضروري أن تتواصل الجهود المحلية والدولية لتشجيع العودة الطوعية. وفوق